الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2008/2
10 March 2008
ORIGINAL: ARABIC

جمهورية السودان
وزارة الرعاية وشؤون المرأة والطفل

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع الخبراء حول التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في جمهورية السودان
الخرطوم، 10 كانون الأول/ديسمبر 2007

موجز

نظمت وزارة الرعاية وشؤون المرأة والطفل في جمهورية السودان بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، اجتماع خبراء حول التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في جمهورية السودان، عقد في الخرطوم، في 10 كانون الأول/ديسمبر 2007.

هدف الاجتماع إلى مراجعة مسودة التقرير الوطني حول السياسة الاجتماعية وتقديم المقترحات اللازمة قبل إصداره. وكان هذا الاجتماع فرصة لتبادل الآراء بين الخبراء والعاملين في الشأن الاجتماعي حول الأنشطة التي يمكن تنفيذها في مراحل لاحقة، بما فيها تنظيم مؤتمر وطني حول السياسة الاجتماعية في جمهورية السودان بداية عام 2008، والتي قد تساعد الدولة السودانية على بلورة رؤية شاملة لسياسة اجتماعية متكاملة.

ومن أهم التوصيات التي صدرت عن الاجتماع، ضرورة وضع تعريف موحد للسياسة الاجتماعية المتكاملة والاتفاق على كل المتغيرات مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى توفير المعلومات والإحصاءات الاجتماعية اللازمة لصياغة سياسة اجتماعية متكاملة. كما أكد المجتمعون على ضرورة عقد مؤتمر وطني حول السياسة الاجتماعية المتكاملة في السودان.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأهم مواضيع البحث والمناقشة والتوصيات التي صدرت عن الاجتماع.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- التوصيات	5	3
ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة	27-6	4
ألف- الجلسة الأولى – عرض مسودة التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في السودان	8-6	4
باء- الجلسة الثانية – التعقيبات والمناقشات حول مسودة التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في السودان	27-9	5
ثالثاً- تنظيم الاجتماع.....	31-28	9
ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده	28	9
باء- الافتتاح	29	9
جيم- الحضور.....	30	9
دال- الوثائق.....	31	9

المرفقات

المرفق الأول- قائمة المشاركين..... 10
المرفق الثاني- قائمة الوثائق 14

مقدمـة

1- تهدف السياسة الاجتماعية المتكاملة إلى كبح الفقر والإقصاء الاجتماعي وخفض التوترات الاجتماعية، وتحسين أوضاع المواطنين بمعزل عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخصائصهم الديمغرافية والجغرافية والعرقية. وتوجِّه السياسة الاجتماعية المتكاملة الحكومات في صياغة برامج كشبكات الأمان الاجتماعي وسياسات التعليم والخدمات الصحية والعمالة. ومن المسائل التي تبحثها السياسة الاجتماعية المتكاملة التوزيع العادل للفوائد والأضرار المرتبطة بالنمو الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية الهامة كالتغيير في مدى انتشار الفقر، والتفاوت الشديد في توزيع الدخل، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، وارتفاع كلفة المعيشة قياساً بالدخل بالنسبة إلى غالبية السكان، وتدهور الأحوال المعيشية.

2- ومنذ بداية عام 2002 أطلقت الإسكوا مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة فأصدرت مجموعة من الدراسات التي تمحورت حول صياغة وتنفيذ سياسات اجتماعية في قطاعات التعليم، والصحة، والعمالة، والأمان الاجتماعي. كما أصدرت مجموعة من الأوراق حول تجارب ناجحة في مجال السياسة الاجتماعية المتكاملة في كل من النرويج، وكندا، وماليزيا، وجمهورية كوريا الجنوبية، وتونس. كذلك أصدرت الإسكوا دراسة بعنوان "نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن" عرضت فيه الظروف الملائمة وغير الملائمة التي تؤثر في صياغة السياسات وتنفيذها في البلدان النامية، وقارنتها بأوضاع بلدان المنطقة. وتتبع الدراسة أيضاً مراحل تطور السياسة من بدايتها كفكرة إلى صياغتها وإعطائها طابعاً مؤسسياً وتنفيذها ورصدها وتقييمها واستدامتها في البرامج الوطنية. وتهدف هذه الإصدارات إلى تشجيع صانعي القرار لدراسة الخلل الذي أدى إلى عدم وجود رؤية واضحة للسياسة الاجتماعية.

3- وتركز المرحلة الحالية من مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة على توفير فرص الحوار وحث البلدان المعنية على اتخاذ منحى السياسة الاجتماعية وتسهيل هذا العمل من خلال مؤتمرات وطنية وإقليمية. وترمي هذه المؤتمرات إلى تحديد الأولويات، ومناقشة الأطر المناسبة، وإشراك عدد أكبر من الفاعليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للخروج بتوصيات يصار إلى ترجمتها ببيانات وبرامج حسية، ووضع برامج التدريب اللازمة لتوفير الأطر والمهارات.

4- وفي هذا الاطار، نظمت وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل في جمهورية السودان بالتعاون مع الإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماع خبراء حول التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في جمهورية السودان، لمراجعة مسودة التقرير وتقديم المقترحات اللازمة قبل إصداره. وكان الاجتماع فرصة لتبادل الآراء بين الخبراء والعاملين في الشأن الاجتماعي حول الأنشطة التي يمكن تنفيذها في مراحل لاحقة.

أولاً- التوصيات

5- اتخذ المشاركون في الاجتماع التوصيات التالية بشأن مسودة التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في السودان والأنشطة المقترحة:

(أ) تعريف بعض المفاهيم مثل السياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والمجتمعية واعتماد تعريف موحد للسياسة الاجتماعية المتكاملة، لمساعدة الخبراء في صياغة السياسة الاجتماعية في السودان؛

(ب) الاتفاق على كل المتغيرات مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى قضايا الفقر والبطالة وهي مكونات السياسة الاجتماعية، لمعالجة المشاكل الاجتماعية؛

(ج) توفير المعلومات والإحصاءات الاجتماعية الضرورية لأن صياغة أي سياسة اجتماعية متكاملة تعتمد على توافر المعلومات والتحاليل الصحيحة والدقيقة؛

(د) وضع الخيارات والبدائل إلى جانب إطار السياسة الاجتماعية، مما يساعد في مراجعة تلك الخيارات والبدائل للوصول إلى تصور موحد لسياسة اجتماعية متكاملة في السودان؛

(●) التركيز على المسائل السياسية ومناقشة محتوى السياسة الاجتماعية التي تمت خلال الحقب السياسية بالإضافة إلى تشخيص الحالة الاجتماعية في السودان؛

(و) عقد مؤتمر وطني حول السياسة الاجتماعية في السودان بعد الانتهاء من إصدار وترجمة التقرير الوطني.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- الجلسة الأولى
عرض مسودة التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في السودان

6- قدم الدكتور خليل عبدالله المدني، الخبير الوطني، عرضاً حول مسودة تقرير السياسة الاجتماعية في السودان، فأكد أن التقرير سعى إلى رصد وتحليل مسارات السياسات الاقتصادية والاجتماعية في السودان منذ الاستقلال بهدف الاستفادة من تلك التجارب واستصحابها في صياغة السياسة الاجتماعية المتكاملة للسودان. كما سعى لتحديد العوامل التاريخية التي شكلت مسارات برامج التنمية السياسية والاقتصادية. وتناول التقرير العوامل والمستجدات التي ارتبطت بالتغييرات المتسارعة خلال العقدين الأخيرين على الصعيد الاقتصادي بدءاً من سياسة الانفتاح الاقتصادي وحتى سياسات إعادة التكيف الهيكلي مع السوق الرأسمالي العالمي، وإعطاء فرص متواصلة للقطاع الخاص، وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل لتوفير فرص تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعد شرطاً ضرورياً من شروط التنمية.

7- وأضاف الدكتور المدني أن التقرير تبنى مفهوماً للسياسات الاجتماعية أكثر شمولاً يتجاوز مفهوم الرعاية الاجتماعية المعنية بعلاج المشكلات الفردية والجماعية، إلى كونه بعداً ومركباً اجتماعياً أساسياً في العمل الإنمائي يسعى إلى إحداث تغييرات مرغوبة ومخططة في الأوضاع والعلاقات والقيم الاجتماعية المواتية لاستدامة التنمية. ولهذا تداخلت السياسات الاجتماعية مع القطاعات المعنية بإعداد رأس المال البشري، وإتاحة فرص مشاركته في التنمية البشرية المستدامة، وبذلك تشمل السياسات الاجتماعية، إلى جانب الرعاية الاجتماعية، التعليم والصحة والتشغيل والمشاركة على جميع المستويات.

8- وقال الدكتور المدني إن التقرير انطلق من حصاد تقييم عدد من التجارب المهمة التي أنجزتها الإسكوا حول حالات لبلدان متنوعة ومتباينة في إيديولوجياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من بلدان الشمال وهي النرويج وكندا، ومن بلدان الجنوب وهي كوريا الجنوبية وماليزيا، ومن البلدان العربية وهي تونس. وأسفر هذا التقييم عن مجموعة من التوجهات المهمة التي على راسمي السياسة الاجتماعية تبصرها واستيعابها والحوار معها لصياغة منطلقات أساسية لتطوير السياسة الاجتماعية في السودان.

باء- الجلسة الثانية
التعقيبات والمناقشات حول مسودة التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في السودان

9- تولى الدكتور بشير البكري، الخبير في الشؤون الاجتماعية، رئاسة الجلسة وأوضح أنه كان هناك وزارة شؤون اجتماعية منذ الاستقلال ولكنها تارة تنضم إلى وزارة العمل وتارة يُضم إليها عدة وزارات، لكن يجب أن يكون هناك وزارة تنمية اجتماعية حقيقية تعنى بالتنمية الإنسانية المستدامة والتنمية التي تراعي الحفاظ على البيئة والتغير المناخي. وأضاف أنه بعد قمة كوبنهاغن (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، 9-18 شباط/فبراير 2005) اختفت التنمية الاجتماعية وظهرت تنمية البيئة والتنمية المستدامة وما إلى ذلك لتصب كلها في صالح التنمية الاجتماعية.

10- وعقب الدكتور عبد الغفار أحمد، الأستاذ في جامعة الأحفاد، فاعتبر أن التقرير قدم مراجعة كاملة لنوعية التنمية منذ فترة الاستعمار البريطاني واستعرض مراحل التنمية المختلفة والمشاكل التي واجهتها. وأكد أن تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية واقتصاد السوق أدى إلى نوع من التهميش. وأضاف أن للعولمة جوانبها الإيجابية والسلبية وقد تأثر السودان بالجوانب السلبية، وذلك بسبب عزلته عما يجري في العالم معتبراً أن أهم أسباب هذه العزلة هي اللغة والنظام التعليمي. ولفت إلى تحذير الخبير الوطني من الاعتماد على المنظمات العالمية والأجنبية مشيراً إلى أن بعض المنظمات لها مساهمة إيجابية، ولكن بعض المنظمات الأخرى تقدم مشروعات لا ترتبط بالواقع المحلي. وأثنى على مبادرة الإسكوا بتكليف خبير وطني لدراسة السياسة الاجتماعية في السودان.

11- كما أوضح الدكتور عبد الغفار أحمد أن التنمية التي طرحها الخبير الوطني هي تنمية المجتمع من خلال المجتمع ومن أجل المجتمع وهي التنمية التي يجب أن يشارك فيها جميع أفراد المجتمع مشيراً إلى ضرورة أن يشارك الناس في السلطة وفي الحكم بصورة طبيعية لتخفيف التهميش وإزالة الغبن. وأوضح أن التنمية الاجتماعية لها تاريخ طويل جداً ويجب أن لا نحكم على فترة ما بعد الاستقلال فقط لأن هنالك مشروعات إنمائية نفذت في فترة ما قبل الاستقلال مثل مشروع الجزيرة الذي بالرغم من أبعاده الاجتماعية قام على جهد خارجي لتحقيق أهداف استعمارية. وأضاف أنه في عام 1972 قدّم مشروع الزاندي نموذجاً للتنمية وهو من الأمثلة التي يجب الاستفادة منها في التخطيط للتنمية المتكاملة. وأشار إلى ما تضمنه التقرير عن عملية الخصخصة وفترة الإنقاذ وما حدث في بعض المؤسسات العامة التي أدت إلى تشريد العمالة وقال إن هذه الخطوات هي التي أفشلت المشروع. وتحدث عن ضرورة إجراء مراجعة لهذه العملية، خاصة وأنها أتاحت بعض فرص العمل التي حسنت ظروف الناس، ولكن السؤال من الذي استفاد من هذه الفرص؟ أما بالنسبة إلى التعليم وهو عنصر هام فقد شهد عام 1991 ثورة في مجال التعليم ولكنها لم تكن ثورة حقيقية لأنها كانت بمثابة سياسة عملت على محاربة الفقر لكنها لم تهزمه. وتساءل عما هو نوع التعليم وإلى أين سيقود، وأين التعليم المجاني؟

12- كما تساءل الدكتور عبد الغفار عن الصناديق الاجتماعية المذكورة في التقرير ودورها في تخفيف الفقر والبطالة والتهميش وعن مسائل أخرى مثل الصحة والخدمات الأخرى بالإضافة إلى التعليم، التي لم يتم طرحها في التقرير. وأكد أن جودة التعليم هي إحدى المشاكل الأساسية في قطاع التعليم، وأن هنالك نمواً فعلياً في الأرقام والإحصاءات ولكن في أرض الواقع ليس هنالك عدالة في عملية التوزيع.

13- وعقب السيد إبراهيم أحمد إبراهيم، وكيل وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، فأكد أن التقرير عرض الواقع السوداني بصورة مرضية ولكنه لم يضعنا في إطار السياسة الاجتماعية من خيارات وبدائل، وتمنى أن يكون التقرير كاملاً بجناحيه التشخيصي والإطاري للسياسة المقترحة، بما فيه من بدائل يتداول الناس فيها ليصلوا إلى ما يريدون. وطلب وضع كل الجداول في ملحق وتقليص التحليل في استعراض

الوضع الراهن والتحليل في السكان الذي ركز على الجانب الساكن وليس على الجانب المتحرك. وأضاف أنه يجب إقامة التوازن بين الموارد المتاحة وزيادة النمو السكاني. وتساءل عن كيفية اختيار المسار الصحيح الذي يجب اعتماده لتنفيذ سياسة اجتماعية متكاملة. كما شدد على ضرورة التنمية الاقتصادية وتحديداً التنمية الزراعية. وأضاف أنه يجب دراسة التجارب الناجحة لتفادي الأخطاء، واختيار التجارب التي تتلاءم مع خصوصية السودان. فهنالك سياسات زراعية تعتمد على التقنيات العالية وأخرى تعتمد على كثافة اليد العاملة. وأشار السيد إبراهيم إلى أنه يتوافد سنوياً إلى سوق العمل السوداني حوالي 30 ألفاً من الوافدين الجدد ولكن توفير فرص العمل لا يتعدى نسبة خمسة أو عشرة في المائة منهم، لأن الاتجاه السائد الآن في السودان هو الاعتماد على التقنيات الزراعية. وتحدث عن ضرورة طرح البدائل في مسألة العمالة، وتقديم الدعم للقطاعات التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل. وأوضح أن التقرير قد خلص إلى شيء مهم جداً وهو العقد الاجتماعي ولكنه عقد بين المجتمع والحكومة والمطلوب عقد بين أفراد المجتمع أنفسهم. فأمل أن يضع الخبراء مفردات العقد الاجتماعي التي يمكن أن يعتمده أهل السودان جميعاً.

14- وأكد الدكتور محمد غضية المستشار لدى الإسكوا أن الإسكوا لم تفرض على الوزارة أو الخبير شكلاً أو إطاراً محدداً ولكن التقرير مفاهيمي وفيه رؤية لسياسة اجتماعية في السودان. وتساءل عما إذا كان السودان مستعداً لطرح سياسة اجتماعية متكاملة معتبراً أن ذلك الاستعداد هو العامل الرئيسي الذي يساعد في صياغة سياسة اجتماعية. وأكد الدكتور غضية أن التقرير والسياسة ملكية وطنية سودانية، وأن التقرير هو محاولة لإثارة نقاش وحوار. وتابع أن السياسة الاجتماعية هي تدخل من الدولة عبر التوافق الاجتماعي لمعالجة مشاكل اجتماعية قائمة ومن أجل تحقيق مستوى حياة أفضل عن طريق تحقيق العدالة والمساواة. وختم بالقول إن النقاش يجب أن يركز بشكل أكثر وضوحاً على الخيارات والأولويات فيما يتعلق بالسياسة، لأن المشاكل واضحة وتتمثل في تغليب الاقتصاد على الاجتماع وغياب السياسات. واعتبر أن الغرض من هذا الاجتماع هو إطلاق الحوار حول السياسة الاجتماعية المتكاملة وقد طرحت فيه بعض المشاكل مثل الفقر والتعليم والتهميش الاجتماعي مشيراً إلى أنه في مصر لم يتم وضع السياسة في المؤتمر ولكنهم بدأوا بذلك بعد المؤتمر.

15- وعقب الدكتور محمد البدوي الصافي، الأستاذ في جامعة أم درمان، فأكد أن التقرير طرح أرضية لفهم الواقع السوداني سياسياً واجتماعياً وثقافياً سعياً إلى الانطلاق في العمل لمساعدة البلد، ونبه إلى أن الجهد الفكري وحده لا يكفي، لذلك يجب أن يبذل الناس جهوداً أخرى على أرض الواقع. كما طلب من الخبير الوطني أن يعرف بالتفصيل بعض المفاهيم مثل السياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والتنمية المجتمعية. وأضاف أن جانباً من السياسة الاجتماعية يتعلق بالخدمات التي تقدم للفئات الضعيفة مثل الأيتام والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة وهذا الجانب يحتاج إلى دعم سياسي. وأوضح أن السودان يعاني من مشاكل كبيرة، منها غياب التنسيق بين مؤسسات العمل الاجتماعي. وتساءل عن المجموعات المستهدفة والمستفيدة من الخدمات الاجتماعية. وقال إن عدم وضوح هذه الرؤية يرجع إلى عدم وجود جهة تقوم بالتنسيق. وأضاف أن هنالك العديد من المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والتشرد والجنوح التي يجب معالجتها بعدالة.

16- وعقّب الدكتور أبراهام ماتوك دال، الأستاذ في جامعة جوبا، فأكد ان الهدف من النقاش هو خلق أرضية للحوار، وذلك لعرض المشاكل التي تواجه التنمية الاجتماعية في السودان مثل التعليم ونوعية العمالة والإنتاجية. ورأى أنه من الضروري تحديد آلية لمحاربة الفقر تتداخل مع التنمية الاجتماعية. وأوضح أن الدولة تفتقر إلى نظام اقتصادي بصرف النظر عن الديمقراطية ونزاهة الحكم. كما طالب بوضع خطة اجتماعية تساعد على محاربة الفقر.

17- وتحدث الدكتور كمال علي مدني، ممثلاً الصندوق القومي للمعاشات، فأثنى على التقرير وأكد أنه وضع إطاراً لسياسة اجتماعية في السودان، وأكد على ضرورة وضع بدائل وخيارات لهذه السياسة، خاصة وأن الأرضية أصبحت الآن مهيأة لوضع الإطار المناسب لسياسة اجتماعية متكاملة. وشدد الدكتور مدني على ضرورة تعريف السياسة الاجتماعية والاتفاق على المكونات الأساسية لهذه السياسة كالصحة والتعليم وقضايا الفقر والبطالة. ودعا إلى معالجة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن الصراعات الإقليمية كاللجوء والنزوح، ومشاكل الريف والحضر والتهميش والمرض ووفيات الطفولة والأمهات ومرض الإيدز. وأكد ضرورة إيجاد آليات ومؤسسات تساعد على إنجاح السياسات الاجتماعية، بحيث تتكامل مع منظمات المجتمع المدني. ودعا المنظمات الدولية إلى تقديم الدعم الفني لبلورة آلية تؤدي إلى إنجاح هذه السياسات.

18- وتحدث الأستاذ حمد إسماعيل حمد، من جامعة النيلين، فأكد أن التقرير ممتاز مشيراً إلى أهمية توافر المعلومات والإحصاءات في عملية صياغة السياسة الاجتماعية. وتساءل كيف يمكن وضع سياسة اجتماعية دون توفر معلومات ودون استصحاب الاقتصاديين، وهل ظاهرة التحضر طبيعية وسليمة أم أنها تحتاج إلى مراجعة؟ كما أشار إلى صعوبة تقديم الخدمات الاجتماعية في الريف مقارنة بالحضر.

19- وعقب الدكتور محمد إسماعيل علي، رئيس قسم الاجتماع في جامعة النيلين، فأكد أن التقرير إطاري وقد وفر معلومات قيمة جداً عن الوضع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في السودان. وأضاف أن هذا الاجتماع هو الثالث وما زلنا في مرحلة تحليل الوضع الراهن. وقال إن الورقة بالرغم من عرضها لعدد من التعريفات لكنها لم تتضمن تعريفاً موحداً للسياسة الاجتماعية المتكاملة لمساعدة الخبراء في صياغة سياسة اجتماعية في السودان. ولاحظ أن الورقة عرضت أربعة نماذج للسياسات وتبنت النموذج الرابع وهو السياسة الاجتماعية المتكاملة، ولكن هنالك نموذج عرض المشكلات والاحتياجات المجتمعية ويمكن دمج النموذجين. وأشار إلى أن التقرير ركز على العقد الاجتماعي ولكن الحل يكمن في نظام الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتعليم العام الذي يعتبر عنصراً هاماً جداً في صياغة السياسة الاجتماعية المتكاملة. وأشار الدكتور إسماعيل إلى أن السياسة المعلنة بشأن التعليم العالي هي رفع الكفاءات ولكن يجب أن تكون مرتبطة بسياسات سوق العمل. وتساءل عن كيفية التوفيق بين السياسة الاجتماعية المتكاملة والخطة الخمسية والخطط المعلنة.

20- وتحدثت الأستاذة أميرة الفاضل، من المجلس الوطني للعناية بالطفل، فأوضحت أن التقرير أشار في نهايته إلى الإطار وترك بعض العناصر الهامة جداً. وأكدت أن آليات فض النزاع أوقفت الحرب ولكنها لم تصنع التنمية وهذا طبيعي. كما أشارت إلى أهمية السلم الاجتماعي الذي يعتبر أحد مكونات السياسة الاجتماعية منبهة أن القبلية والاستعلاء العرقي في ازدياد. وسألت عن الوسائل التي يمكن أن تعزز القيم الوطنية. وأضافت أن التقرير لم يركز على الشرائح الضعيفة. وتساءلت كيف يمكن أن تكون السياسة القطاعية جزءاً من السياسة الاجتماعية المتكاملة وهناك مرجعيات تم تثبيتها، فهل فشلت المرجعيات أم فشل المنفذون؟ وطالبت بالبحث عن النواحي الإيجابية والبناء عليها وإشراك القطاعات الأخرى مثل التعليم والصحة والخدمات الأخرى في صياغة السياسة الاجتماعية ليخرج التقرير شاملاً كل القطاعات.

21- وتحدث الأستاذ أحمد محمد صالح وزير الشؤون الاجتماعية بالإنابة في شمال دارفور عن التعليم في إطار السياسة الاجتماعية فأشار إلى عدم وجود تنسيق في وضع المناهج الجديدة والاختلاف بين المناهج الجامعية والمدرسية مما يؤدي إلى تدهور الجودة في التعليم العام. كما أشار إلى ضرورة تأهيل المعلمين والمناهج التعليمية لتحقيق الأهداف التربوية، وربط بين سياسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل. وأضاف أن هنالك ثورة في بعض التخصصات ولكن ليس هناك منهج جديد يتناول ذلك. وتطرق الأستاذ صالح أيضاً إلى مسألة بطالة الخريجين والتعليم الفني وقال إن هنالك خططاً وأوراق عمل ولكن لا يوجد شيء محسوس على أرض الواقع.

22- وعقب الدكتور موسى آدم عبد الجليل، من جامعة الخرطوم، فأشاد بالتحليل الذي عرضه الخبير الوطني للخروج بسيناريوهات، وأوضح أن السياسة الاجتماعية لا يمكن أن تخرج من السياق الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي الراهن وتتبنى المنهج الليبرالي، هذا المنهج الذي شجع الخصخصة والذي نفذ إلى المجال الاقتصادي وحتى إلى خصخصة الدولة نفسها، فالكثير من الوظائف السيادية في طريقها إلى الخصخصة. وأكد على أهمية اللامركزية فبدلاً من المشاركة في السلطة يصبح المركز الجديد في الولاية ويتبع لمركز العاصمة وهذه ليست لامركزية وإنما هي إعادة تمركز. كما أوضح أن النهج الذي ينطلق من القاعدة هام جداً وأن السياسة الاجتماعية عند غياب هذا النهج تصبح كمعالجة لآثار الليبرالية الجديدة. وأكد ضرورة معالجة العقد الاجتماعي كعملية سياسية واقتصادية باعتباره جزءاً من السياسة الاجتماعية. وأكد الدكتور عبد الجليل أنه لا يزال هناك تهميش لقوى سياسية فاعلة وهذا يعني أن العقد الاجتماعي ناقص ولا يمكن الخروج بسياسة اجتماعية متكاملة. وأوضح أن هنالك اتجاهين للسياسة الاجتماعية إما أن تكون رائدة بطرح مسألة العقد الاجتماعي، وإما أن تكون من مكونات السياسات الأخرى فتكون سياسة جزئية لا سياسة كلية.

23- وتحدث الدكتور إدريس سالم الحسن، من جامعة الخرطوم، فاعتبر أن التقرير رسم صورة عامة للتشخيص الحالي ولكنه يحتاج إلى نقاش وربما إلى توسيع قاعدة النقاش وإلى بعض المراجعات مثل التركيز على المسائل السياسية ومحتوى السياسة الاجتماعية التي تمت خلال الحقب المشمولة بالتقرير وطالب بتوضيح ما إذا كان النقاش يتناول سياسة اجتماعية ضمن سياسة إنمائية عامة أم المطلوب إدماج الموضوعين. ووصف الجهود الاجتماعية بالمشتتة وغير الموجهة، فلا يوجد تنسيق بين الوزارات المختلفة داخل القطاع نفسه والخطة القطاعية مجزأة وليست متكاملة. وتساءل كيف يمكن تجميع كل السياسات القطاعية في سياسة واحدة. وأوضح أن السياسة الاجتماعية تؤدي إلى تحسين وضع السودان عموماً وليس قطاعات معينة فيجب تحديد هذه المجموعات والشرائح التي يجب التركيز عليها لإقامة العدالة الاجتماعية. وشدد على ضرورة مراعاة الحقوق مثل الحق في التعليم والحق في الخدمات والحق في الأمن، فالمشاركة السياسية تتحقق من خلال ضمان الحقوق وإرساء العقد الاجتماعي الذي هو اتفاق بين فئات المجتمع التي لها مصالح متضاربة والمشاركة هي شكل من أشكال الديمقراطية.

24- وعقب السيد شير فيريك ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فأكد أن هناك دولاً رائدة في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية. وذكر بما توصل إليه مؤتمر الوزراء الأفارقة الذي عقد في واغادوغو، بوركينا فاصو، في عام 2006 والذي تناول كيفية مواجهة تحديات البطالة والفقر في أفريقيا وقال إن السودان أمام فرصة هامة لتطوير سياسته الاجتماعية.

25- وتحدث السيد إبراهيم أحمد إبراهيم فأكد أنه سيتم عقد مؤتمر وطني حول السياسة الاجتماعية في السودان بعد الانتهاء من إصدار التقرير، ودعا خلال هذه الفترة إلى عقد سلسلة من اجتماعات العصف الذهني.

26- وتحدث الدكتور خليل عبدالله المدني، الخبير الوطني، فشكر المشاركين على تعليقاتهم وأوضح أن الهدف من التقرير هو إثارة المناقشات وإطلاق المداولات للاستفادة من الآراء والمقترحات.

27- وتحدث رئيس الجلسة السيد بشير البكري فأوضح أن هذا النقاش لم يتناول قضية التمويل الصغير والمصارف التجارية والتي لا تتعدى نسبة 8 إلى 10 في المائة من المستهدفين. وتساءل عن كيفية إحداث التغيير باعتماد سياسة اجتماعية مناصرة للفقراء.

ثالثاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

28- عقد اجتماع الخبراء حول التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في جمهورية السودان في الخرطوم، في 10 كانون الأول/ديسمبر 2007.

باء- الافتتاح

29- في جلسة افتتاح اجتماع الخبراء حول التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في جمهورية السودان، تحدث السيد أوكي لوتسميا ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فأعلن عن سعادته للمشاركة في أعمال هذا الاجتماع الهام الذي يعكس الالتزام الحقيقي من جانب السودان بالإصلاح الاجتماعي. وأوضح أن إعداد السياسة يتطلب تنسيقاً بين جميع الجهات المعنية في السياسة الاجتماعية، ومنها الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ومن ثم تحدث السيد شير فيريك ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فدعى إلى إزالة الفوارق وتخفيف حدة الفقر عبر صياغة سياسة اجتماعية مبنية على العدالة الاجتماعية. ثم تحدث السيد محمد غضية ممثلاً الإسكوا فأكد على استعداد الإسكوا لتقديم الدعم اللازم لمساعدة السودان في صياغة سياسة اجتماعية متكاملة مبنية على الإنصاف الاجتماعي ومشاركة جميع مكونات المجتمع السوداني. واختتم معالي وزير الدولة في وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل السيد سامي نور الدائم فأكد أهمية صياغة وتنفيذ سياسة اجتماعية متكاملة في السودان في عصر يركز على النمو الاقتصادي، كما أوضح أن السياسة تعتبر خارطة طريق للأجيال القادمة وشدد على ضرورة التعاون بين الحكومة السودانية ومنظمات الأمم المتحدة.

جيم- الحضور

30- حضر الاجتماع مشاركون من الوزارات والمؤسسات الحكومية في السودان، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، وخبراء ومختصون بقضايا السياسة الاجتماعية بالإضافة إلى إعلاميين. وترد قائمة المشاركين مفصلة في المرفق الأول لهذا التقرير.

دال- الوثائق

31- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق التي عُرضت في اجتماع الخبراء حول التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في جمهورية السودان.

المرفق الأول[*]

قائمة المشاركين

ألف- الوزارات السودانية

وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل

الدكتور سامي نور الدائم
وزير الدولة للوزارة
هاتف: 779753

الدكتور سعيد عبدالله سعيد
وكيل الوزارة
هاتف: 776835
فاكس: 777633

السيد إبراهيم أحمد إبراهيم

مدير عام
هاتف: 0122626378
البريد الإلكتروني: ibrahim_a_ibrahim@yahoo.com

السيد عبد المنعم عوض عطا المنان
هاتف: 0122556300
البريد الإلكتروني: attaelmnan@yahoo.com
الموقع الإلكتروني: www.welfare.gov.sd

السيدة محاسن عبدالله عبد الكريم
هاتف: 765002
البريد الإلكتروني: mahsin.a@hotmail

السيدة رباب حامد المحينيه
مدير عام
هاتف: 0912244902
فاكس: 83776001
البريد الإلكتروني: rabab-220@hotmail

السيد جيمس وال جارانج
مستشار

السيد آسيا محمد أحمد
هاتف: 0911232911

السيد أسامة أوميل
هاتف: 0912345121

السيد محمد السيد المحجوب الصافي
هاتف: 0912361476

الولايات-الأقاليم

السيد أحمد صالح أحمد
وزير الشؤون الاجتماعية بالإنابة
شمال دارفور
هاتف: 0912809680

السيد حسين عيسى حسين
مدير عام - وزارة الشؤون الاجتماعية - البحر الأحمر
الخرطوم
هاتف: 09122756093

وزارة الصحة

الدكتور مرشد مكي
أخصائي الولادة
هاتف: 0912315595
البريد الإلكتروني: murshidmakki@gmail.com

السيدة هدى أحمد المدني
هاتف: 0122773736

باء- المجالس والهيئات الوطنية في السودان

المجلس الوطني للسكان

السيدة ست النفر محجوب
هاتف: 743424
فاكس: 778837

السيد علي سعد

المجلس الوطني للعناية بالطفا

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

فاكس: 83776001
البريد الإلكتروني: nccw2003@hotmail.com

صندوق التأمين الاجتماعي العام

السيد محمد علي عبد النبي
ص. ب.: 584

صندوق التأمين الاجتماعي الوطني

الدكتورة عايشة الحميرة اسماعيل محمد
فاكس: 0912606200
البريد الإلكتروني: homiraayoub@yahoo.com

السيدة هدي إبراهيم يوسف
هاتف: 0911349188

جيم- الجامعات السودانية

جامعة النيلين

السيد محمد اسماعيل علي
رئيس قسم الاجتماع
هاتف: 0912216708
البريد الإلكتروني: lingo-berti@hotmail.com

السيد حمد اسماعيل حمد
قسم الاجتماع

السيدة آسيا محمد شريف
قسم الاجتماع
هاتف: 01294448493

السيد عبد المجيد أحمد الرحمن
قسم الاجتماع
هاتف: 0911220260

السيد أشرف أدهم
هاتف: 0912202931
البريد الإلكتروني: amaadham@yahoo.com

السيدة نعمات عبدالله رجب
محاضر، قسم الاجتماع
هاتف: 0912671299
البريد الإلكتروني: neimatragab@hotmail.com

السيدة وجدان التجاني الصديق
قسم الاجتماع
هاتف: 0122941124

الدكتور جعفر كريم جمعة
مساعد محاضر
هاتف: 0915186537
البريد الإلكتروني: karimjafar@yahoo.com
جامعة الخرطوم

الدكتور إدريس سالم الحسن
أستاذ علم اجتماع
هاتف: 0918159700
البريد الإلكتروني: idriselhassan@yahoo.com

الدكتور حسن محمد صالح
أستاذ
هاتف: 0912309461

السيدة انتصار ميرغني عثمان
مساعد باحث
هاتف: 0912599965
البريد الإلكتروني: entesar_mirghani@yahoo.com

الدكتور موسى عبد الجليل
موظف
هاتف: 0923777689
البريد الإلكتروني: imusaadam@gmail.com

جامعة أم درمان الإسلامية

الدكتور صديق عطا المنان
قسم العلوم الاجتماعية
هاتف: 0918109606

الدكتور محمد البدوي الصافي
أستاذ
قسم العلوم الاجتماعية

جامعة الأحفاد

السيد عبد الغفار محمد أحمد
أستاذ
البريد الإلكتروني: abdelghaffarahmed@yahoo.com
جامعة جوبا

الدكتور أبراهام ماتوك دال
أستاذ مشارك
هاتف: 0912374059
البريد الإلكتروني: abrahamtoc@yahoo.com

دال- المعاهد السودانية

الصندوق القومي للمعاشات

السيد كمال علي مدني
هاتف: 0912392071

هاء- الخبراء

الدكتور خليل عبدالله المدني
خبير وطني
هاتف: 0912938944
البريد الإلكتروني: kalmedani@hotmail.com

الدكتور بشير البكري
هاتف: 83272222

السيد علي أحمد محمد
E.G.P
هاتف: 0123067815

السيد نعمان يوسف
مصرفي - مشروع تشغيل الخريجين
G.E.F
هاتف: 0912372835
البريد الإلكتروني: noaman61@yahoo.com

السيدة حميدة طه أحمد
مجلس الصداقة
هاتف: 234328

السيد أحمد مدني
هاتف: 0912378041

واو- الإعلام

صحيفة الوطن

السيد كمال محمد عثمان
هاتف: 0912374074
السيد سمير علي محمد
هاتف: 0912196900

صحيفة الأحداث

السيد أحمد مضوي
هاتف: 0912378041

زاي- منظمات الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة رملة الخالدي
رئيسة فريق سياسات التنمية الاجتماعية
قسم التنمية الاجتماعية
بيروت
هاتف: 961-1-978409
فاكس: 961-1-981510
البريد الإلكتروني: khalidir@un.org
السيد محمد غضية
مستشار شؤون اجتماعية
قسم التنمية الاجتماعية
بيروت
هاتف: 961-1-978478
فاكس: 961-1-981510
البريد الإلكتروني: ghudeyah@un.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
(تابع)

السيد إلياس عطية
مساعد باحث
قسم التنمية الاجتماعية
بيروت
هاتف: 961-1-978404
فاكس: 961-1-981510
البريد الإلكتروني: attiehe@un.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد أوكي لوتسميا
الخرطوم
هاتف: 0912154046
البريد الإلكتروني: auke.lootsma@undp.org

السيد موسى إبراهيم
الخرطوم
هاتف: 0912179385
البريد الإلكتروني: musa.ibrahim@undp.org

السيد شمة مكي
الخرطوم
هاتف: 00249 1 83 783 820
فاكس: 00249 1 83 773 128
البريد الإلكتروني: shama.meki@undp.org

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)

السيد شير فيريك
الخرطوم
هاتف: 7200 551 11 251+
فاكس: 0365 551 11 251+
البريد الإلكتروني: verick@un.org

صندوق الأمم المتحدة السكان (UNFPA)

السيد عصام طه
الخرطوم
البريد الإلكتروني: taha@unfpa.org

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	الرمز
مسودة التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في السودان	بدون رمز
ملخص مشروع السياسة الاجتماعية في البحرين ومصر	بدون رمز
منشور: السياسة الاجتماعية المتكاملة	E/ESCWA/SDD/2006/Brochure.1
منشور: شعبة التنمية الاجتماعية نحو تكافؤ فرص وتنمية اجتماعية متكاملة	E/ESCWA/SDD/2006/Brochure.2